وزعمائها باحلال اليهود الشرقيين محل الايدي العاملة العربية .

كان من نتيجة هذه العوامل مجتمعة ، وعلى الرغم من تزايد عـدد اليهود الشرقيين في الخمسينات ، اذ اصبحوا يشكلون نصف السكان اليهود ، وتزايد عددهم في الستينات حتى غدوا يشكلون نحو ٦٥ ٪ من السكان اليهود ، ان خلق في المجتمع الاسرائيلي وضع خاص قائم على التمييز ، تشغل فيه الاقلية (فئة الاشكناز) الشرائح الاجتماعية العليا من الهرم ، وتحتل الاكثرية (الطوائف الشرقية) الشرائح الاجتماعية الدنيا منه .

فلو القينا نظرة على الواقع الاسرائيلي بعد مرور ٢٤ عاما على قيام الدولة لتبدت لنا صورة مذهلة عن التمييز القائم هناك ، فالحكومة الاسرائيلية كانت ولا تزال تتشكل من ابناء الاشكناز مع المحافظة على تخصيص حقيبة او حقيبتين وزاريتين (الشرطة وفي بعض الاحيان الشؤون الاجتماعية) لابناء الطوائف الشرقية ، اما الوكالة اليهودية وتعتبر في اسرائيل بمثابة الحكومة الثانية ولها دور كبير في تجسيد مجتمع اليشوف وبلورته ، ومن ثم المجتمع الاسرائيلي ، فانها تكاد تخلو تماما من ابناء الطوائف الشرقية ، وفيما يتعلق بالحكومة الثالثة (الهستدروت) التي من المفروض ان تحافظ على مصالح الطبقة العاملة التي يتشكل سوادها الاعظم من ابناء الطوائف الشرقية ، نجد ان المتربعين على زمام الامور فيها من ابناء الاشكناز . وهنا لا بد لنا من التوقف قليلا عند النسبة التي يمثلها ابناء الطوائف الشرقية في الوظائف الكبيرة في الدولة . يقول عضو الكنيست بن فورات ان بين مجموع ٣٠٠ موظف كبير يشغلون الوظائف العليا في الدولة هنالك فقط ثمانية او تسعة من ابناء الطوائف الشرقية اي انهم يحتلون نسبة ٣ ٪ من الوظائف العليا(٤) . وفيما يتعلق بالاحزاب الممثلة في الكنيست نجد ان جميع رؤسائها دون استثناء ابتداء بالاحزاب اليمينية والدينية ومرورا بالاحزاب العمالية وانتهاء بالحزب الشيوعي بجناحيه مبنية على « طهارة الاشكناز » . وفيما يتعلق بعدد ابناء الطوائف الشرقية في البرلمان الاسرائيلي فانه يناهز خمس عدد النواب ، وحتى هذا الخمس لا يجرؤ على المطالبة بازالة اسباب التمييز الذي يعاني منه ابناء الطوائف الشرقية الا بالقدر الذي تسمح به الاحزاب التي ينتمون اليها . وكما يقول الدكتور يوحنان بيرس : « ان الاشكناز هم الذين يقررون من يمثل الطوائف الشرقية في الكنيست والهستدروت واللجنة التنفيذية الصهيونية ، انها عملية اشراك وليست عملية تمثيل فاذا ما تجرأ احدهم وشق عصا الطاعة ، فمن الممكن تغييره بسهولة » الامر الذي حدا باعضاء المؤتمر العالمي لمهاجري مراكش الذي عقد في اواخر شهر آذار الماضي في اسرائيل الى توجيه مذكرة الى رئيسة الحكومة غولدا مئير ، لرفع عدد النواب في الكنيست من ١٢٠ الى ١٥٠ بغرض تمكين اليهود الشرقيين من تمثيل انفسهم « بشكل ملموس »(٥) . وبالنسبة لمرافق الدولة الاقتصادية وادارة الشركات والمصانع فانها تكاد تكون حكرا على ابناء الاقلية .

لا بد هنا من الاشارة الى ان هنالك شريحة اجتماعية واهية خرجت من بين صفوف ابناء الطوائف الشرقية واستطاعت التسلل والتسلق الى القاعدة الفوقية في الهرم ، وهذا امر طبيعي في مجتمع قائم على التمييز الاثني . وقد بدأ المتمردون من ابناء الطوائف الشرقية يشعرون بخطورة تملق ابناء هذه الشريحة ، وينعتون البعض منهم بالخيانة ، ففي المؤتمر العالمي لمهاجري مراكش الاخير ، تصدى احد اعضاء المؤتمر ويدعى « لاسري » لسكرتير مجلس عمال اسدود « عمرام دوورون » حين قال : « اردت ان اقول لكم انه بالامكان النجاح في اسرائيل اذا كانت هنالك رغبة في ذلك » تصدى له قائلا : « انك لخائن ، انت كاولئك الزنوج في الولايات المتحدة الذين يستلمون وظيفة ويصبحون الى جانب المؤسسة ، انهم يسمون هناك « زنوجا بيضا » اما انت فانك بمثابة « اسود ابيض » يداهن المؤسسة »(٦) .

ذكرنا سابقا ان عملية الاستقطاب الاجتماعي قد سارت في مسار اثني ، وقد انعكس